من المشاركة بفاعلية في طاقة المستقبل

«نفط الهلال»: معايير استثمارية ومنافسة قوية تحد من قدرة القطاع الخاص

قال تقرير نفط الهلال بات من الضروري على كافة الدول منتجة أم غير منتجة لمصادر الطاقة من الاتجاه نحو اختبار قدرتها على زيادة الطاقة الانتاجية الممكنة من الطاقة المتجددة، وبغض النظر عن النتائج التي تم التوصل اليها حتى اللحظة، هذا ويشهد قطاع الطاقة المتجددة سباقا محموما من قبل الدول النفطية خلال الفترة الحالية، يتخذ من رفع القدرة الانتاجية المحلية من الطاقة المتجددة وبشكل خاص الشمسية هدفا له خلال الفترة القادمة، في المقابل فإن مقدرة الدول من النجاح في هذا الاطار يتطلب توافر موارد مالية كبيرة وفائضة عن الحاجة، بالإضافة إلى توفر مصادر الطاقة المتجددة للاستثمار فيها، في حين سيكون لوجود خطط واستراتيجيات واضحة أهمية كبيرة في إدارة إنتاج واستهلاك الطاقة التقليدية وزيادة الانتاجية من الطاقة المتجددة.

وأضاف الجدير ذكره أن معايير النجاح لدى قطاع الطاقة المتجددة يتطلب وجود قاعدة بيانات محلية وعالمية تستخدم في تطوير قطاعات الطاقة وبشكل خاص قطاع الكهرباء وتحلية المياه، بالإضافة إلى أهمية ذلك في الجوانب المحلية لتطوير التقنيات ذات العلاقة، والملاحظة أن القطاع الخاص لم يدخل حتى اللحظة في المحتوى الاستثماري للطاقة المتجددة وبقي القطاع هدفا للاستثمارات الحكومية بامتياز، وتشهد دول المنطقة محاولات جيدة لرفع حجم استثمارات القطاع الخاص لدى قطاع الطاقة المتجددة، الا أنها تواجه حزمة من المتطلبات والتحديات يأتي في مقدمتها الجدوى الاستثمارية والقدرة على استرداد قيم الاستثمار وتحقيق العوائد، بالإضافة إلى ارتفاع حجم الاستثمارات المطلوبة في هذا القطاع والاخذ بعين الاعتبار طول المدة الزمنية المطلوبة للبدء بالإنتاج وتحقيق عوائد مالية موجبة، وستكون هذه الاستثمارات معرضة للضغوط بشكل دائم في ظل وجود منافسة ومراقبة حكومية ووجود عدد كبير من المنافسين الخارجيين، في حين يبقى التركز التقني وآلياته ووسائله أمرا هاما لتطوير القدرات الانتاجية من مصادر الطاقة المتجددة، وهذا يحتاج إلى كوادر متخصصة وموارد مالية ضخمة تتجاوز في قيمتها قدرة القطاع الخاص خلال الفترة الحالية.

وبين إن هناك حاجة الى تنويع مصادر الطاقة وتخفيف الضغط على مصادر الطاقة المتجددة والتقليل من آثارها الضارة بالبيئة، وتزداد الحاجة إلى مصادر الطاقة من كافة مصادرها تبعا للنمو السكاني والنمو الاقتصادي واتساع الاستخدامات، وتستهدف حكومات الدول النفطية في المنطقة جذب الاستثمارات الخارجية لدى قطاع الطاقة المتجددة، فيما يتطلب ذلك إدخال المزيد من الاصلاحات على الانظمة والقوانين لفتح باب الاستثمار للقطاع الخاص، وسيكون لزاما على القطاع الخاص

منافسة شديدة بين القطاعين العام والخاص

خلال الفترة المقبلة رفع مستوى المشاركة من خلال الدخول في ائتلافيات متوسطة وطويلة الاجل مع الجهات الرسمية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المعيار الرئيسي لقياس النجاح هنا هو زيادة الاستثمارات بشكل دائم وتوفير الامدادات وتحقيق الاستقرار لأسواق الطاقة والحفاظ على أسعارها ضمن حدود الجدوى الاستثمارية، وسيقع على عاتقها ايضا تلبية نسب متصاعدة من الطلب المحلي للدول غير المنتجة للنفط والغاز، في الوقت الذي أصبح فيه الاستثمار في الطاقة النظيفة هدفا للقطاع الخاص، نتيجة ارتفاع مستويات الطلب وتحسن احتمالات الحصول على التمويل وارتفاع الجدوى الاستثمارية في ظل توفر دعم وتشجيع حكومي متواصل.

واشار التقرير تتأهب شركة ارامكو السعودية لتدشين مشروع واسط لمعالجة الغاز الطبيعي شمال مدينة الجبيل الصناعية على الساحل الشرقي للمملكة بونيو القادم، بتكلفة تصل الى 18.4 مليار ريال، بعد أن نجحت في تنفيذ أعمال المشروع وفق الجدول الزمني المخصص له، وتخطي بعض العقبات التي كانت تعتري سير عمل المشروع، ومن أهمها مشكلة كثافة الكبريت التي كانت تهدد بعرقلة نقل الغاز من مرافق الإنتاج في حقلي العربية والحصباة إلى معمل المعالجة في مشروع واسط للغاز.

واشارت معلومات إلى أن إنتاج مشروع واسط للغاز يشكل زيادة أخرى قدرها 21 في المائة لإنتاج الغاز في المملكة، لتكون نسبة ما سيضيفه حقل كران ومشروع واسط حوالي 40 في المائة لإنتاج المملكة من الغاز والذي يبلغ حاليا 10.7 مليارات قدم مكعبة قياسية يوميا.

قالت مؤسسة البترول الكويتية إنها ستطرح مناقصات مصفاة الزور النفطية الشهر المقبل.

ومشروع محطة الزور الشمالية لإنتاج الطاقة وتحلية المياه هو أحد مشاريع خطة التنمية الرباعية في الكويت الممتدة من 2010 حتى 2014 وهو اول مشروع من نوعه في الكويت يقوم على الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

وبهدف المشروع إلى إنتاج 1500 ميجاوات من الطاقة وتحلية المياه بطاقة 105 ملايين جالون يوميا.

ومن المقرر أن يتم احالة مصفاة الشعيبة للتقاعد بعد أن يتم تشغيل المصفاة الرابعة التي تعتزم الكويت بناءها في منطقة الزور.

أكد رئيس شركة «غاز بروم نفط» الروسية خطط البدء في مايو القادم باستخراج النفط من حقل بدرة العراقي.

ويتوقع أن يبلغ حجم الاستخراج في هذا العام مستوى 350 الف طن، أما في العام القادم فيخطط لرفع حجم الاستخراج إلى أكثر من 1 مليون طن في العام.

وأشار إلى أن حقل النفط كان صعبا للغاية من الناحية الجيولوجية، وأن المعلومات الجيولوجية الأولية كانت غير دقيقة.

وأنهت شركة «غاز بروم نفط» العام الماضي الاختبارات على البئر الثانية في حقل بدرة، وكانت اختبارات البئر الأولى قد انتهت في ديسمبر العام الماضي. وفي الوقت الحاضر يعمل على حفر البئر الثالثة.

من جهتها أعلنت شركة شل أن حقل مجنون النفطي الذي تديره بالشراكة مع شركة نفط الجنوب وبتروناس وشركة نفط ميسان في جنوبي العراق قد صدر بنجاح شحنته الأولى من النفط الخام لصالح شركة شل، الأمر الذي يُعد بداية مرحلة جديدة لهذا الحقل النفطي.

ويأتي هذا الإنجاز بعدما وصل إنتاج حقل مجنون النفطي لمعدله الحالي والبالغ 210.000 برميل يوميا، متخطيا بذلك وبفارق جيد عتبة 175.000 برميل يوميا، التي كانت هدف الإنتاج التجاري الأول الذي من شأنه أن يطلق عملية بدء استرداد التكاليف، الذي تم إنجازه بعد إجراء أعمال تأهيل موسعة في الحقل.

«أوبك» تتوقع توازن سوق النفط خلال 2014

شعار اوبك

قال عبد الله البدري الأمين العام لمنظمة البلدان المصدرة للبترول «أوبك» إن العرض والطلب على النفط الخام سيظل متوازنا إلى حد بعيد هذا العام مشيرا إلى أن المنظمة ستبقي على سقف إنتاجها الحالي على الأرجح في اجتماعها المقرر في يونيو حزيران.وقال البدري يوم الجمعة «في ضوء الوضع الراهن نرى السوق متوازنة نسبيا ونتوقع أن تظل كذلك بقية عام 2014.»حسب رويترز

وذكر البدري في كلمة القاها خلال قمة عالمية بشان النفط في باريس أن إنتاج اوبك من الخام يقترب حاليا من 30 مليون برميل يوميا وهو هدفها الرسمي للإنتاج. وأضاف «هذا ما تتطلبه السوق.»وأشار إلى أن أوبك تتوقع أن يظل إنتاجها مستقرا على الأمد المتوسط عند ما يتراوح بين 29 مليونا و30 مليون برميل يوميا مضيفا أن ذلك يعني زيادة الطاقة الفائضة باتجاه ما وصفها بأنها «مستويات مريحة».

وكانت المنظمة خفضت هذا الأسبوع توقعاتها للطلب على النفط في 2014 لتنهي سلسلة من التعديلات بالزيادة لتوقعات نمو الاستهلاك العالمي وهو ما يبرز بواعث القلق بشأن الاقتصاد وضغط منتجين منافسين على حصتها في السوق.وقال البدري «استقرت الأسعار إلى حد بعيد خلال الشهور الثمانية عشر الماضية او نحوها. هذا مستوى مقبول للمنتجين والمستهلكين.

«النفط الأمريكي» يقترب من أعلى مستوى في 6 أسابيع بدعم من تحسن ثقة المستهلكين

صعدت أسعار العقود الآجلة للنفط الامريكي يوم الجمعة مقتربة من أعلى مستوياتها في ستة أسابيع مدعومة بزيادة في الطلب على البنزين وتقرير ايجابي للثقة المستهلكين لكن المكاسب قيدتها مبيعات لجني الارباح وتوقعات بتراجع الطلب على الخام.

وخفضت وكالة الطاقة الدولية اليوم توقعاتها للطلب العالمي على النفط في 2014 مع توقع وصول المزيد من الامدادات الليبية الى الاسواق الاسبوع المقبل وهو ما دفع اسعار خام القياس الدولي مزيج برنت للتراجع.

وسارت اسعار الخام الامريكي بالتوازي مع اسعار البنزين الامريكي التي قفزت اوائل الجلسة بفعل بيانات حكومية صدرت في منتصف الاسبوع تظهر انخفاضا كبيرا في مخزونات وقود السيارات مما يشير الى طلب قوي قبل بداية موسم القيادة الصيفي.

ولقي خام القياس الامريكي دعما ايضا من بيانات تظهر ارتفاع ثقة المستهلكين الامريكيين في ابريل نيسان الى أعلى مستوى في تسعة اشهر ودفعت الفارق بين اسعار النفط الامريكي واسعار برنت الى ادنى مستوى منذ سبتمبر.

وصعدت عقود الخام الامريكي الخفيف تسليم مايو ايار اثناء الجلسة 1.04 دولار الى 104.44 دولارات للبرميل قبل ان تتراجع عن معظم مكاسبها لتسجل عند التسوية 103.74 دولار للبرميل مرتفعة 34 سنتا او ما يعادل 0.33 في المئة .

وتنهي عقود النفط الامريكي الاسبوع على مكاسب تبلغ حوالي 2.5 في المئة .

وقفزت اسعار البنزين الامريكي الممتاز اثناء الجلسة 3.35 سنتات الى 3.03881 دولارات للجالون لكنها تخلت عن معظم المكاسب لتغلق مرتفعة 0.65 سنت عند 3.0144 للجالون.

وتراجعت عقود برنت 13 سنتا او 0.12 في المئة لتسجل عند التسوية 107.33 دولارات للبرميل لكنها تنهي الاسبوع مرتفعة 0.5 في المئة .

وضاق الفارق بين اسعار عقود برنت وعقود الخام الامريكي الى 3.26 دولارات اثناء الجلسة وبلغ عند التسوية 3.56 دولارات وهو الاضيق منذ 19 سبتمبر.

المشعل: السعودية الأولى في استدامة الطلب على منتجات الضيافة

93 مليار دولار قيمة سوق الضيافة السعودي خلال السنوات الخمس المقبلة

تشير التوقعات إلى أن قطاع الفنادق والمعالم السياحية سيسهم في تعزيز نمو سوق الضيافة في المملكة على مدى السنوات الخمس المقبلة، وسوف تشهد سوق الفنادق نموا قويا للغاية من الآن وحتى عام 2017، مع زيادة الإنفاق على المشاريع بنسبة 24 في المئة خلال تلك الفترة، تليها مباشرة سوق المعالم السياحية مع توقعات بنموها بنسبة 23 في المئة خلال نفس الفترة وذلك بحسب بحث اجرته «يوروموينيتور» بتكليف من المعرض السعودي للفنادق 2014، ومع هذه الفرص تبحث الشركات من مختلف انحاء المنطقة عن وسائل تتيح لها المشاركة بشكل أكبر في هذه السوق.

ويعلق الدكتور عبدالله المشعل المستثمر في قطاع الضيافة واستثمار الفنادق من فئة اربع نجوم على هذا التقرير: بقوله: ندرك جيدا أن هناك فرصا جادة

عبدالله المشعل

تتميز بالنمو المستمر في هذا القطاع؛ ومن حسن الحظ ان الحكومة تدرك أهميته، ولذلك فإن الدعم الحالي يعزز أيضا من فرص النمو، خاصة في المدن التي تتميز باستدامة الطلب على منتجات الضيافة؛ وتحديدا مكة المكرمة والمدينة المنورة.. فهاتان المدينتان لا يمكن لأي سبب او توجه او تغير على الخارطة الاقتصادية أن يؤثر على الطلب على منتجات الضيافة، واضاف الدكتور المشعل الذي تقود مجموعته تشييد عدد من المشاريع الفندقية الكبرى في مكة المكرمة: ان الحاجة لاتزال مستمرة على منتجات الضيافة ودور الايواء في مكة.. نظرا لما تحظى به مكة من نشاط ضخم؛ بعد الأكبر في التاريخ الاسلامي سواء في توسعة الحرم المكي أو التوسع والتطوير الذي حظيت به المشاعر المقدسة في مكة المكرمة.

وفي سياق حديثها عن توجه الشركات الراغبة بالإستفادة من نمو القطاع نحو زيادة التنويع، قالت كريستين رافيدسون، مديرة الفعاليات في المعرض السعودي للفنادق 2014: «يتمتع قطاع الضيافة في المملكة بإمكانات هائلة للنمو في الوقت الراهن والمدى المنظور، وهناك شركات تسعى حاليا لإيجاد منصة تستطيع من خلالها الاطلاع بشكل أكبر على أحدث المنتجات والخدمات المتاحة، بما يضمن تعزيز زخم هذا النمو، ويضع المعرض السعودي للفنادق منتجات وعلامات تجارية عالمية بين يدي الجمهور المحلي، ما يتيح استكشاف المزيد من المعلومات وفرص الأعمال». وتتضمن القطاعات الأساسية الأخرى التي يتوقع أن تقدم فرصا في المملكة كلا من قطاعي سياحة التسوق والنقل، بنمو يقدر بنحو 22 في المئة و21 في المئة على التوالي بين عامي 2014 و2017. وتأتي الرياض وجدة حاليا ضمن أقوى 10 مدن في منطقة الشرق الأوسط من حيث المشاريع الفندقية الجديدة، حيث تستحوذان على 60 في المئة من إجمالي عدد المشاريع في المملكة. وفي هذا السياق، قال جاي شيون بارك، مدير عام ساسوتنج للإلكترونيات في المملكة: «تعتبر المملكة العربية السعودية سوقا مميزة جدا، حيث توفر إمكانات هائلة للنمو في مختلف جوانب قطاع الضيافة.

ميركل تشيد بجهود اليونان للإصلاح وتحثها على إعادة هيكلة اقتصادها

قالت المستشارة الالمانية انجيلا ميركل امس الثاء زيارة الى اثينا إن المانيا ستواصل مساندة اليونان التي بدأت جني ثمار الاصلاحات لكنها حثت البلد العضو في منطقة اليورو على مواصلة السير قدما على طريق طويل نحو اعادة هيكلة اقتصاده.

وفي مؤتمر صحافي مشترك مع رئيس الوزراء اليوناني انتونيس ساماراس قالت ميركل إن اليونان تنفذ وعودها فيما يتعلق بالميزانية.

واضافت ان عودة اليونان الناجحة الى سوق السندات علامة على انها استعادت ثقة الاسواق.

وقال ساماراس إن حكومته ستواصل جهود الاصلاح وستعطي اولوية لدعم النمو الاقتصادي. واضاف انه يتعين على اليونان ان تحافظ على فائض اساسي في الميزانية.

وسلمت ميركل التعقيب على رسالة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين الى 18 زعيما اوروبيا بشان تدفقات الغاز الطبيعي من روسيا الى اوكرانيا فقالت إن اوروبا بحاجة الى التشاور وتقديم رد مشترك.

واضافت «يوجد سبب وجيه لأخذ هذه الرسالة كفرصة لتقديم رد اوروبي مشترك» مضيفة ان وزراء خارجية الاتحاد الاوروبي سيناقشون المسالة يوم الاثنين المقبل.

انجيلا ميركل

وكالة الطاقة الدولية تخفض توقعاتها للطلب على النفط في 2014

قالت وكالة الطاقة الدولية أمس أن الطلب العالمي على النفط سيرتفع باقل مما كان متوقعا في السابق في 2014 بسبب تراجع التوقعات للنمو الاقتصادي الروسي عقب ضم منطقة القرم.

وذكرت الوكالة في تقريرها الشهري بشان سوق النفط أن نمو الطلب العالمي على الخام سيبلغ 1.29 مليون برميل يوميا في المتوسط في 2014 وذلك بانخفاض قدره 60 الف برميل يوميا عن تقديراتها السابقة.

وقال التقرير «التعديلات بالخفض لتوقعات الطلب على النفط الروسي في 2014 ساهمت في تقليص تقديرات نمو الطلب العالمي».

واضاف «التطورات في شبه جزيرة القرم أضعفت التوقعات بخصوص الاقتصادي الكلي الروسي».

وخفضت الوكالة بدرجة أكبر توقعاتها للإمدادات من خارج منظمة أوبك هذا العام وهو ما يرفع الطلب على نفط المنظمة. وقالت وكالة الطاقة الدولية إن إمدادات أوبك انخفضت 890 الف برميل يوميا في مارس إلى 29.62 مليون برميل يوميا، واضافت أن المنظمة ستضطر لزيادة الإنتاج لتلبية الطلب على نفطها في النصف الثاني من العام.

تملك احتياطات تبلغ 226 مليون برميل

مخزون النفط والغاز في ميانمار يجذب الشركات العالمية

تعتزم حكومة ميانمار، بعد طول انتظار وسلسلة من فترات التأخير، قريبا الإعلان عن الشركات، التي فازت بحقوق استكشاف حجم احتياطياتها الكبير من النفط والغاز قبالة سواحلها الممتدة بطول يتجاوز 640 كيلو مترا.

وقال محللون إن الناتج من التسعة عشر قطاعاً في مياه عميقة، والأحد عشر قطاعا في مياه ضحلة، يعتبر ضمن أهم الأحداث التي تتطلع إليها صناعة النفط والغاز العالمية، وهذا السباق جذب تقريباً سائر العمالقة العالميين، بما يشمل توتال وشل وستاتويل وشيفرون. ومن المنتظر أن يقوم الفائزون بعمليات الاستكشاف والتنقيب في مياه ميانمار، التي تعتبر ضمن الأماكن القليلة الواعدة المتبقية في آسيا بل وربما في العالم بأسره.

غير أن مدى هذه الوعود المتوقعة مسألة خاضعة لكثير من الدراسات المرجحة لا مجرد تكهنات عشوائية. فبسبب العقوبات الاقتصادية طويلة الأجل التي فرضت على ميانمار منذ منتصف تسعينيات القرن الماضي، والتي لم ترفع سوى منذ سنتين اثنتين فقط، لم تجر تقريبا أي أعمال لتحديد سعة حقول نفط وغاز هذه الدولة الأسيوية، ولذلك تتفاوت التوقعات تفاوتا كبيرا.

أما احتياطات الطاقة المثبتة فهي متواضعة تتمثل في 50 مليون برميل نفط و283 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، وهو غاز يقدر عائده بنحو 75 مليار دولار، حسب أسعار اليوم. غير أن التوقعات غير الرسمية هي التي جذبت شل وشيفرون.

ويذكر أن شركة ميانمار أويل اندجاس انتربرايز المملوكة للدولة قدرت الاحتياطات بنحو 226 مليون برميل نفط و457 مليار متر مكعب غاز. ويتفق رجال النفط الأجانب على انه من الممكن أن تكون هذه التقديرات صحيحة إلى حد بعيد. ومن شأن تلك الأرقام أن تضع حقول ميانمار في مركز متساو مع منطقة بحر الشمال البريطانية قبل استكشافها أو احتياطات البرازيل الراهنة. بل ربما تكون الاحتياطات الفعلية أكبر من تقديرات شركة ميانمار أويل اندجاس. وحتى بمقاييس صناعة النفط غير المؤكدة، سيقوم الفائزون بالعقود المطروحة بعمليات حفر محفوفة بكثير من المخاطر. وهذا تعكسه الطريقة التي صيغت بها العقود. ذلك أن الشركات التي ستفوز بقطاعات المياه العميقة سيكون أمامها ابتداء من سنتين لدراستها ومسحها. وبعدها يمكنها المغادرة لو أنها لم تجد ما يستحق التنقيب.

فإن رأت أنها وجدت النفط والغاز، سيكون أمامها حينئذ فترة ثلاث سنوات استكشاف أخرى، متبوعة بثلاث سنوات أخرى لتبدأ عمليات الإنتاج. وتظل الفترات الزمنية قليلاً في قطاعات المياه الضحلة، نظرا لسهولة العمليات فيها نسبيا. وفي كل الأحوال، من غير المرجح أن تشهد ميانمار أي إنتاج فعلي للنفط والغاز من حقولها البحرية لفترة سبع او ثماني سنوات كحد أدنى.

ولن يتم وضع الشروط الدقيقة النهائية لعقود تقاسم الإنتاج بين الحكومة والشركات الفائزة إلا بعد إرساء عقود القطاعات، وهو أمر آخر منطو على عدم اليقين. ومن المرجح للحكومة الميانمارية المفلسة حاليا والمنطوية على ذاتها سابقا، والطامحة إلى تحقيق اقصى مكاسب ممكنة، أن تتبع أسلوباً متشدداً في التفاوض على الشروط، وربما تسعى إلى الحصول على ما يتراوح بين80 و85 في المئة من العائدات لحسابها، وهي نسبة مرتفعة بالمقاييس الدولية. وبالنظر إلى أن نحو ثلث سكان ميانمار فقط لديهم كهرباء من الشبكة الرئيسية، فالحكومة معنية بتلبية المتطلبات المحلية أولا، وأولويتها الأولى تكمن في توفير الوقود لمحطات الكهرباء الجديدة التي تعمل بالغاز الطبيعي.

كل ذلك يبدو منطقيا. غير أن هناك أسبابا مثيرة للقلق من مدى نزاهة الأشخاص المشاركين في إجراءات العطاءات، والذين هم من مسؤولي الحكومة وموظفيها أو وثيقو الصلة بها.

«شل» تسعى للاستفادة من مخزون النفط في ميانمار